

معايير المحاسبة المصري رقم (٣١)
IAS 36
اضمحلال قيمة الأصول

المحتويات

١. هدف المعيار
٢. نطاق المعيار
٣. تعاريفات
٤. المعالجة المحاسبية
٥. العرض والإفصاح

هدف المعيار

تحديد قواعد لضمان عدم اثبات المنشأة للأصول بأكثر من "القيمة الاستردادية" التي لا يجوز أن تزيد عن سعر بيع الأصل أو قيمته مقابل الاستخدام.

نطاق المعيار

يغطي هذا المعيار معظم الأصول غير المتداولة باستثناء الأصول المالية والأصول غير المتداولة المصنفة على إنها محفوظ بها لغرض البيع.

تعريفات

السوق النشطة : هي السوق التي تتوافر فيها كافة الشروط الآتية:

- (أ) تجانس البنود التي يتم التعامل فيها في السوق.
- (ب) سهولة وجود مشترىن وبائعين من ذوى الارادة الحرة فى اى وقت.
- (ج) أن تكون الأسعار متاحة للجمهور.

الوحدة المولدة للنقد : هي أصغر مجموعة من الأصول يتولد عنها تدفقات نقدية داخلة وبشكل مستقل عن التدفقات النقدية الداخلة من اصول اخرى او مجموعات من الأصول الاصرى.

القيمة الإستخامية: هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من اي اصل او وحدة مولدة للنقد.

القيمة الاستردادية للأصل او للوحدة المولدة للنقدية: هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع او قيمته الإستخامية أيهما أكبر.

خسارة الأضلال في القيمة: هي المبلغ الذي تزيد فيه القيمة الدفترية او الوحدة المولدة للنقدية عن القيمة الاستردادية لها.

المعالجة المحاسبية

ينبغي على المنشأة تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل ما، إذا وجدت مؤشرات في تاريخ الميزانية بأن الأصل يمكن أن يكون لحق به إنخفاض في القيمة حيث ينبغي على المنشأة لتقدير ذلك أن تأخذ في الحسبان – كحد أدنى ما يلى:

مصادر خارجية للمعلومات مثل :

١. إذا حدثت تغيرات في البيئة التكنولوجية أو السوقية أو القانونية يكون لها أثر معاكس على نشاط المنشأة.
٢. تغير أسعار الفائدة بما يؤدي إلى ارتفاع سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الإستدامية للأصل.

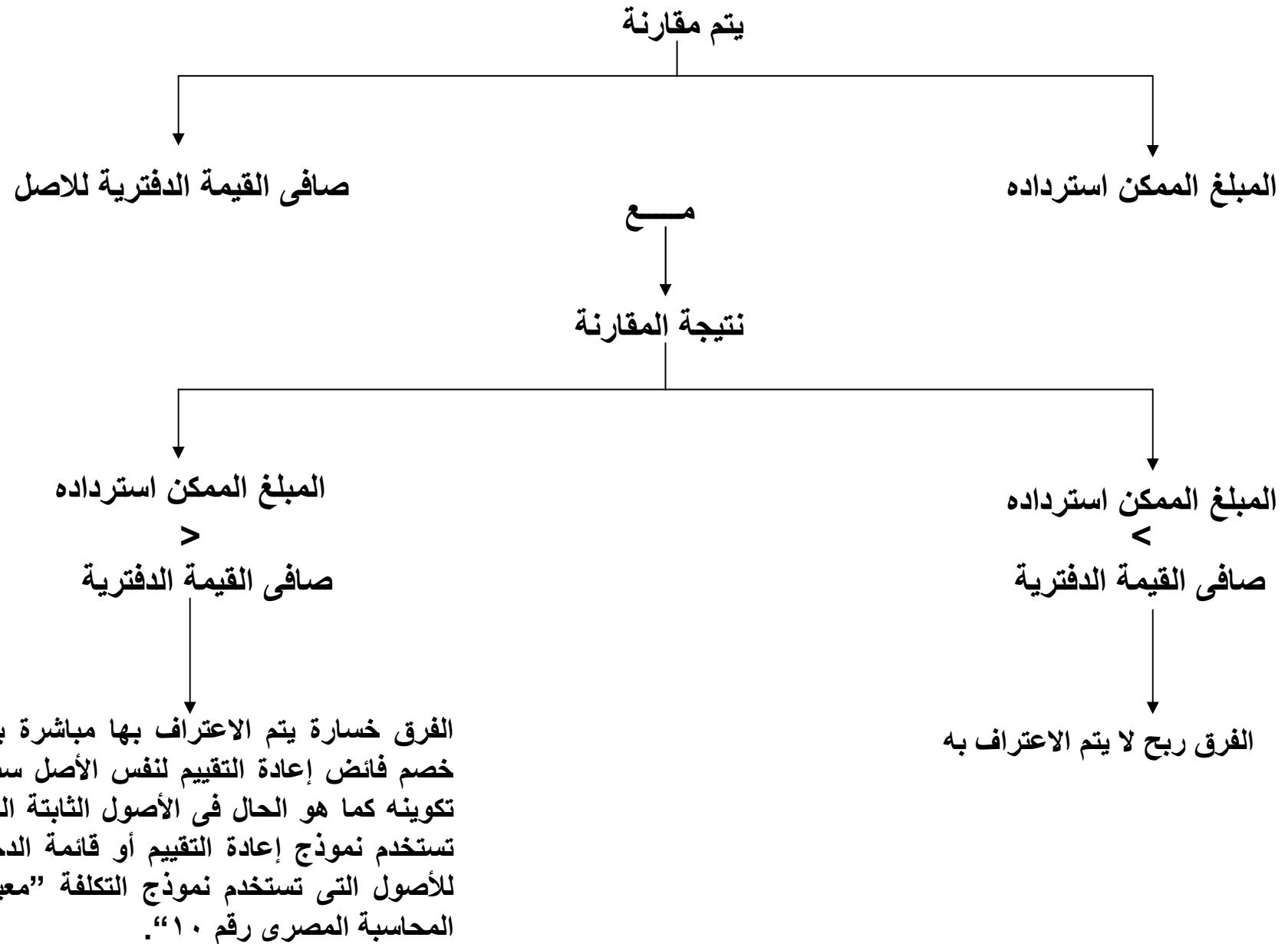
(ب) مصادر داخلية للمعلومات (مثل:

١. وجود دليل على بطلان استعمال أو تلف الأصل.
٢. حدوث تغيرات في طريقة استخدام الأصل حدثت أو أن تكون هذه التغيرات وشيكة الحدوث.
٣. توفر بيانات داخلية تشير إلى انخفاض مستوى الأداء الاقتصادي للأصل عن مستوى الأداء المتوقع منه.

أمثلة لحالة الأضمحلال في قيمة الأصول:

١. شركة لديها أصل يستخدم لإنتاج معين وقامت شركة منافسة بتطوير نوعاً جديداً لنفس المنتج ونتيجة لذلك فإنه من التوقع انخفاض المبيعات.
٢. شركة عالمية لها ثلاثة فروع على مستوى العالم أ، ب، ج وقد أصدرت حكومة الدولة الموجودة بها الفرع (أ) تشريع جديد يحد إلى حد كبير من صادرات المنتج الرئيسي للشركة، ونتيجة لذلك سيتم تخفيض إنتاج ومبيعات الشركة عموماً.

الاعتراف وقياس خسائر اضمحلال الأصول:



احتساب خسائر الأضمحلال في وحدة توليد النقدية:

إذا نشأت خسائر مخفضة لقيمة وحدة توليد نقدية فيجب استنزالها بالترتيب الآتي:

١. نصيب الوحدة من الشهرة.
٢. باقى أصول الوحدة على أساس نسبة القيمة الدفترية لكل منها إلى إجمالي القيمة الدفترية للوحدة مع مراعاة عدم تخفيض قيمة أى أصل لأقل من قيمته القابلة للاسترداد.
٣. أى رصيد متبقى لخسارة اضمحلال لأصل توزع على الأصول الأخرى فى الوحدة أيضاً بنسبة القيمة الدفترية لكل منها.

مثال:

شركة قابضة لديها الأصول طويلة الأجل الآتية والتي حددت قيمتها الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ على النحو التالي:
شهرة ٧٠ مليون جنيه، أراضى ومبانى ٣٢٠ مليون جنيه، آلات ومعدات ١١٠ مليون جنيه وتعتقد الشركة أن قيمة هذه الأصول قد تصبح أقل من قيمتها الدفترية لأن شركة رئيسية قد طورت نوعاً جديداً لنفس المنتج، و كنتيجة ذلك من المتوقع انخفاض المبيعات.
و فيما يلى بعض المعلومات الإضافية:

١. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من تلك الأصول ٣٨٥ مليون جنيه.
٢. حددت القيمة الدفترية للأراضى والمبانى بالتقدير، كما تبلغ التكلفة التاريخية المستهلكة ٢٦٥ مليون جنيه في ٢٠٠١/١٢/٣١ ويتم قياس كافة الأصول طويلة الأجل الأخرى بالتكلفة التاريخية.
٣. لا توجد قيمة سوقية للشهرة وتبين أنه يمكن بيع الأراضى والمبانى مقابل ٣٠٠ مليون جنيه وبيع الآلات والمعدات مقابل ٢٠ مليون جنيه بعد خصم تكاليف البيع مباشرة.

المطلوب:

١. حساب خسارة الأضمحلال في الأصول التي سيتم الاعتراف بها في دفاتر الشركة القابضة.
٢. المعالجة المحاسبية لتلك الخسارة.

الحل:

١- نظراً لأنه لا يمكن تخصيص الشهرة على أصل معين فيتم اعتبار المنشأة كلها وحدة توليد نقدية.

٢- تحديد القيمة الممكן استردادها:

$$\text{القيمة السوقية} = ٣٠٠ + ٢٠ = ٣٢٠ \text{ مليون جنيه مصرى.}$$

$$\text{القيمة الممكן استعمالها} = ٣٨٥ \text{ مليون جنيه مصرى.}$$

إذاً القيمة الممكן استعاضتها = ٣٨٥ مليون جنيه مصرى.

$$٣- صافى القيمة الدفترية = ١١٠ + ٣٢٠ + ٧٠ = ٥٠٠ \text{ مليون جنيه مصرى.}$$

$$٤- خسارة الأضمحلال فى الأصول = ٥٠٠ - ١١٥ = ٣٨٥ \text{ مليون جنيه مصرى.}$$

يتم تخصيصها كالتالى:

$$- \text{الشهرة} = ٧٠ \text{ مليون جنيه.}$$

$$- \text{أراضى ومبانى} = ٣٢٠ \div ٤٣٠ \times ٤٥ = ٣٣ \text{ مليون جنيه مصرى.}$$

ولكن لا يمكن تخفيض قيمة الأراضى والمبانى بأقل من قيمتها السوقية (القيمة الإستردادية) ٣٠٠ مليون جنيه مصرى.

إذاً نصيب الأراضى والمبانى من الأضمحلال ٢٠ مليون جنيه مصرى فقط.

$$- \text{نصيب الآلات والمعدات من الأضمحلال} = ١١٥ - ٧٠ - ٢٠ = ٢٥ \text{ مليون جنيه.}$$

٥- القيود المحاسبية

من مذكورين

- | | |
|----|---|
| ٩٥ | ح/ قيمة اضمحلال أصول "قائمة الدخل" |
| ٢٠ | ح/ حقوق المساهمين (فائض إعادة تقييم أصول) |

إلى مذكورين

- | | |
|----|-----------------------------|
| ٢٠ | ح/ مجمع اضمحلال مباني |
| ٢٥ | ح/ مجمع اضمحلال آلات ومعدات |
| ٧٠ | ح / الشهادة |

إلغاء خسارة الأضمحلال في القيمة:

في حالة ثبوت أن هناك تعويضاً لخسارة الأضمحلال في قيمة الأصول قد حدث يجب أن يعترف به في الحال كدخل بقائمة الدخل أو كفائض إعادة تقييم فقط بقدر ما أستنزل من حساب الفائض سابقاً مقابل النقص في قيمة الأصول ويجب أن تراجع القيمة القابلة للإهلاك في الفترات المستقبلية لكي تعكس الزيادة في القيمة الدفترية، وإذا ارتبط إلغاء الأضمحلال بوحدة توليد نقدية عندئذ توزع قيمة الإلغاء بالترتيب الآتي:

١. الأصول بخلاف الشهرة على أساس حصة كل منها إلى القيمة الدفترية بشرط ألا يزيد المبلغ المسجل الذي كان سيحدد (ناقصاً بالإهلاك) لو أنه لم يتم الاعتراف بأنه خسارة أضمحلال في قيمة الأصل في السنوات السابقة.
٢. لا ينبغي عكس الخسارة الناجمة عن أضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة.

مثال:

بافتراض أنه في المثال السابق في عام ٢٠٠٢ أصبحت القيمة الممكн إستخدامها ١٤ مليون جنيه مصرى، وكان إهلاك المبانى خلال عام ٢٠٠٢ مبلغ ١٠ مليون جنيه مصرى (١٥ مليون جنيه فى حالة عدم احتساب اضمحلال فى العام الماضى) وكان إهلاك الآلات والمعدات خلال عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٠ مليون جنيه (٢٥ مليون جنيه فى حالة عدم احتساب اضمحلال فى العام الماضى).

المطلوب:

١. حساب خسارة الأضمحلال في قيمة الأصول التي سيتم ردتها في دفاتر الشركة.
٢. المعالجة المحاسبية لرد تلك الخسارة.

الحل:

١- الأراضي والمباني

صافي القيمة الدفترية = $٣٠٠ - ١٠ = ٢٩٠$ مليون جنيه مصرى.

صافي القيمة الدفترية فى حالة عدم وجود اضمحلال = $٣٢٠ - ١٥ = ٣٠٥$ مليون جنيه مصرى.

٢- الآلات والمعدات

صافي القيمة الدفترية = $٨٥ - ٢٠ = ٦٥$ مليون جنيه مصرى.

صافي القيمة الدفترية فى حالة عدم الاعتراف بالاضمحلال = $١١٠ - ٢٥ = ٨٥$ مليون جنيه مصرى.

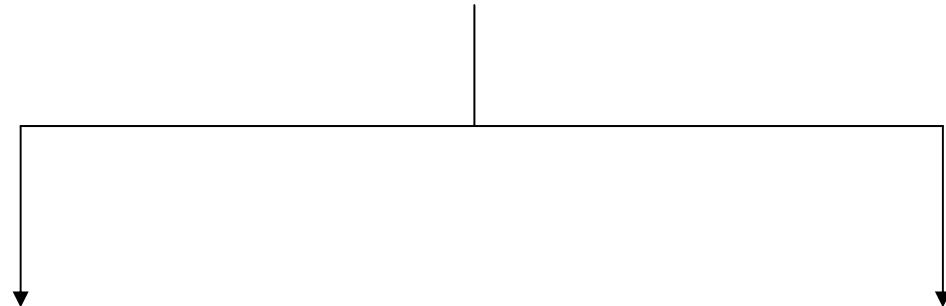
٣- الاضمحلال الواجب ردہ

$= ٤١٠ - (٦٥ + ٢٩٠) = ٥٥$ مليون جنيه مصرى.

ولكن يجب إثبات رد الاضمحلال بحيث لا يزيد المبلغ المسجل للأصول عن صافي القيمة الدفترية فى حالة عدم الاعتراف بالاضمحلال فى السنوات السابقة (٣٩٠ مليون جنيه مصرى).

إذاً الخسارة الواجب ردتها = $٣٩٠ - ٣٥٥ = ٣٥$ مليون جنيه مصرى.

٤- تخصيص رد خسارة الأضمحلال على الأصول كالتالي:



آلات ومعدات

$355 \times 35 = 6,5$ مليون جنيه
يتم الاعتراف بها بالإضافة إلى ٨,٥
مليون جنيه (رد خسارة اضمحلال لم
يعترف به ضمن الأراضي والمباني)
وبالإضافة إلى إثبات ٥ مليون جنيه
إهلاك.

أراضي ومبانى

$355 \times 35 = 28,5$ مليون جنيه
ولكن يتم الاعتراف بمبلغ ٢٠ مليون جنيه
بالإضافة إلى إثبات ٥ مليون جنيه إهلاك.

٥- القيود المحاسبية

من مذكورين

- | | |
|----|-----------------------------|
| ٢٠ | ح/ مجمع إضمحلال مبانى |
| ١٥ | ح/ مجمع إضمحلال آلات ومعدات |

إلى مذكورين

- | | |
|----|--------------------------------------|
| ٢٠ | ح/ حقوق المساهمين (فائض إعادة تقييم) |
| ١٥ | ح/ قائمة الدخل |

العرض والإفصاح

يجب أن تفصح القوائم المالية عن الآتي:

- ١- قيمة أي إضمحلال في قيمة الأصول تم الاعتراف به في قائمة الدخل والبنود المدرجة بها.
- ٢- قيمة أي إلغاء لإضمحلال قيمة أصول تم الاعتراف به في قائمة الدخل والبنود المدرجة بها.
- ٣- قيمة أي إلغاء لإضمحلال قيمة أصول تم الاعتراف به مباشرة في حقوق المساهمين (فائض إعادة تقييم).
- ٤- تحليل على مستوى قطاعات النشاط (وحدات تحقيق النقدية) بالنسبة للبنود الثلاثة أعلاه.
- ٥- إيضاحات تتضمن تفاصيل الأحداث والظروف التي أدت إلى وجود إضمحلال لقيمة الأصول أو إلغاء ورد لهذا الإضمحلال.